

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 2019/3/18 أصدرت غرفة الجنايات لدى محكمة الاستئناف  
بمكناس القرار الآتي نصه  
بين السيد الوكيل العام للملك

المملكة المغربية  
محكمة الاستئناف بمكناس  
غرفة الجنايات الابتدائية

من جهة

[Redacted area]

و المسمى  
الخمار متر  
مكناس

ملف رقم 15/22 خ ط  
قرار عدد: 270  
بتاريخ 2019/3/18

المتهم بارتكابه جناية محاولة الاغتصاب و هتك عرض قاصر بالعنف طبقا  
للفصول 486 و 114 و 485 من ق ج  
من جهة أخرى

الوقائع

بناء على محضر شرطة مكناس عدد 305 بتاريخ 2014/8/16 مفاده ان  
المسماة ~~...~~ المزداد سنة 2003 تقدمت بشكاية رفقة والدها  
تعرض فيها ان المتهم استغل تواجدها لوحدها في محل الخياطة لوالدها و بدأ  
يقبلها من فمها ففرت و استنجدت بالشاهد حسن اعباش و لما عاد والدها  
اخبرته بالامر فتعارك معه و عند الاستماع الى المتهم انكر المنسوب اليه  
و عند الاستماع الى الشاهد ~~...~~ اكد ان القاصرة حلت عنده بمحل  
المجاور و هي مذعورة فلحق بها المتهم و بقي يتوسل اليها لمرافقته  
فرفضت و اخبرته بما حصل لها و اكد المتهم تصريحاته خلال مرحلة  
التحقيق ، و تعدر الاستماع الى الشاهد و القاصرة  
و بناء على قرار الاحالة و إدراج القضية بعدة جلسات آخرها جلسة  
2019/3/18 تخلف المتهم رغم انجاز المسطرة الغيابية في حقه و  
اعتبرت المحكمة القضية جاهزة و بعد تلاوة قرار الإحالة و الأمر بإجراء  
المسطرة الغيابية التمس السيد الوكيل العام الإدانة فحجزت القضية للمداولة  
لآخر الجلسة

و بعد المداولة و طبقا للقانون

حيث توبع المتهم من أجل المنسوب إليه أعلاه  
و حيث تبين من خلال وثائق الملف ان تهمة التغيرير بقاصرة ثابتة انطلاقا  
من تصريحات مصرح المحضر حسن اعباشن الذي اكد مشاهدته المتهم



يطلب من القاصرة مرافقته و كانت ترفض و ان القاصرة لجأت اليه و هي  
مذعورة مما يتعين اعادة تكويف جنابية محاولة الاغتصاب و هناك عرض  
قاصرة بالعنف التي فعل التفرير بقاصرة امام عدم ثبوت الجنابيتين  
المذكورتين لإنتكار المتهم في سائر المراحل و عدم وجود أية قرينة بالملف  
تفيد ذلك و لتكون تصريحات القاصرة بقيت مجردة  
و حيث بعد اقتناع المحكمة بإدانة المتهم من اجل الجنحة المذكورة قررت  
تمنحه بظروف التخفيف طبقا للفصل 146 و 55 من ق ج اعتبارا لظروفه  
الشخصية والاجتماعية مع تحديد العقوبة الحبسية في الحد الوارد بمنطوق  
القرار

و حيث يتعين تحميل المتهم الصائر دون اجبار لسنه  
لهذه الأسباب

حكمت المحكمة علنيا ابتدانيا ، و غيابيا  
بمؤاخذة المتهم من اجل التفرير بقاصر طبقا للفصل 475 من ق ج بعد  
إعادة التكويف و الحكم عليه بثلاثة أشهر حبسا موقوف التنفيذ و غرامة  
نافذة قدرها 500 درهم مع الصائر دون اجبار

صدر القرار و تلي في الجلسة العلنية في اليوم و الشهر و السنة أعلاه  
و كانت الهيئة مترتبة من السادة

